

إن تحديد الإطار القانوني لحق التفاوض الجماعي من شأنه إعطاء العامل ورب العمل على حد سواء أرباحية في إذ من شأنه أن يضبط جميع الإشكالات القانونية المتعلقة بممارسة هذا الحق بالشكل الذي يضمن نجاعة ممارسة التفاوض الجماعي كآلية لخلق قواعد تنسجم مع سوق العمل وكذلك مع ظروف وشروط العمل في المؤسسات والقطاعات المختلفة. الاجتماعي في جلب قاعدة تفاهم تبنى عليها قواعد قانونية تتسم بالتوافق والنسجام. إل انه اغفل تأطير تقنية التفاوض الجماعي كأداة تساهم في خلق قواعد قانونية